

الظاهرة الإجرامية وتحولاتها زمن جائحة كورونا

بيثا حسان

باحث بسلك الدكتوراه جامعة الحسن الأول
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
h.baicha@uhp.ac.ma

ملخص:

يتناول هذا البحث أهم التحولات التي خلفتها جائحة فيروس كورونا على الظاهرة الإجرامية في المجتمع، حيث لعب COVID-19 دور كبير في انخفاض وتراجع العديد من الأعمال الإجرامية واختفاء بعضها الآخر خاصة الجرائم التقليدية والنظام العام التي كانت تؤرق أمن وسكينة المواطنين، ومع ذلك، فإن عددا من التقارير عكست الوجه السلبي لجائحة كورونا على مستوى الظاهرة الإجرامية من خلال الإشارة إلى زيادة نسبة الأنشطة الإجرامية التي تناغمت مع تحولات الجائحة، كالجريمة الإلكترونية والجريمة المنظمة مع ظهور أنواع جديدة من الجرائم خاصة المرتبطة بخرق حالة الطوارئ الصحية، ما استوجب إعادة تنظيم موارد الدولة وأجهزة إنفاذ القانون لمواجه هذه الأزمة حيث اتخذت عدد من التدابير التشريعية والأمنية من أجل تقليص حجم الظاهرة الإجرامية والحد من تطورها، واستتباب الأمن وحماية الأشخاص وممتلكاتهم في مرحلة حاسمة مفصلية يعيشها العالم بسبب جائحة فيروس كورونا.

كلمات مفتاحية:

الظاهرة الإجرامية، كورونا، جائحة، تدابير، أمنية، فيروس، قضائية، جريمة.

Résumé

Notre recherche examine les plus importantes transformations affectées par la pandémie du virus covid-19 sur le phénomène criminel dans la société. Ou le covid-19 a joué un rôle important dans le déclin et le recul de nombreux actes criminels ainsi que la disparition de certains d'entre eux, et plus particulièrement les crimes traditionnels et l'ordre public qui affectaient la sécance des citoyens, et malgré tous sa, de nombreux rapports ont la côté négatif de la pandémie corona par montré l'indication d'une augmentation de la proportion d'activités criminelles qui ont été en harmonie avec les transformations de la pandémie telles que la criminalité électronique et le crime organisé, avec l'émergence de nouveaux types de crimes, en particulier ceux liés à la nolation de l'état d'urgence sanitaire, qui a nécessité la réorganisation des ressources d'état cette dernière qui a procédé à plusieurs mesures législatives et de sécurité pour réduire l'ampleur du phénomène criminel et limiter son développement, et pour établir la sécurité et protéger les personnes et leurs biens dans une période de sensibilité articulée dans le monde en raison de la pandémie du virus corona .

Mots clés :

la pandémie , Phénomène criminel, des mesures, législatives, de sécurité, juridiques, corona, Covid-19

مقدمة:

عرف العالم ومنذ القدم أنواع مختلفة من الأوبئة والأمراض خلفت تهديدا خطيرا للبشرية جمعاء، مثل الطاعون والكوليرا والسحر والأنفلونزا الإسبانية والخنازير¹، وكان آخرها فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، الذي تم الإعلان عنه لأول مرة في مدينة " ووهان " الصينية خلال دجنبر 2019 لينتشر بعدها هذا الفيروس ويتطور إلى شكل خطير هدد دول العالم بأسره بسرعة انتشاره.

وعندما أعلنت منظمة الصحة العالمية، عن تحول فيروس كورونا إلى جائحة، تباينت المقاربات المتخذة من قبل الدول لمحاصرة الجائحة، التي شكلت محطة قاسية لاختبار مدى جاهزية الدول، ومدى قدرتها على التعاطي بصورة ناجعة وعقلانية مع المخاطر المستجدة والعبارة للحدود، حيث دفع هول الجائحة إلى اعتماد تدابير غير معهودة وغير مسبوق، بدت معها عجلة التجارة والاقتصاد والتعليم ومختلف مناحي الحياة الاجتماعية مشلولة²، خاصة بعد التوجه نحو إغلاق الحدود والمدارس والمساجد، وإعلان حالة الطوارئ الصحية.

ولم تقف تداعيات جائحة COVID-19 عند هذا الحد، بل تجاوزتها إلى رسم تغيرات عميقة في معالم الظاهرة الإجرامية وتمظهراتها على أصعدة عدة؛ فكان لها دور محوري في تراجع بعض الأنشطة الإجرامية التقليدية، في حين شكلت مناخ ملائمة لظهور أنشطة إجرامية جديدة وتطور بعض الآخر خاصة على مستوى الجريمة المنظمة والجريمة الإلكترونية، هذا إلى جانب تحولات مهمة عكستها الاستجابة السريعة لمؤسسات الدولة وسلطات إنفاذ القانون في مواجهة الظاهرة الإجرامية زمن الجائحة، ما أسهم بشكل كبير في تطوير في الترسانة التشريعية للبلاد وإذكاء التدخل القضائي والأمني في مواجهة الجريمة.

وتعد دراسة آثار وتداعيات جائحة كورونا على الظاهرة الإجرامية، من المواضيع المهمة، لاتصالها المباشر بأمن واستقرار المجتمعات، فلا شك أن تحولات الظاهرة الإجرامية في هذه الظرفية الاستثنائية من انتشار فيروس كورونا تشكل خطر أكبر مما كانت عليه في الأوقات العادية وتخلق أضرار أكثر من السابق؛ خاصة بعد أن أخذ شبح الموت والقلق من الإصابة بالفيروس بمجامع النفوس، وبعد أن بلغت فيه بعض الجرائم أعلى مستوياتها تطرفا مما كانت عليه من قبل، ما أسهم في سيادة الشعور بالخوف وانعدام الأمن بين الناس، وهو ما ينبأ بمشكل خطير يلوح في الأفق؛ خاصة أن الظاهرة الإجرامية آفة اجتماعية خطيرة تهز أمن واستقرار الأفراد وتضع كيان المجتمع على حافة الانهيار، وهو ما يستوجب الالتفات لتحديات هذه الظاهرة وما تلقيه من تحولات وإرهاصات خطيرة، تتطلب اتخاذ تدابير ومقاربات جديدة، تجمع بين جهود السلطات الحكومية والأمنية إلى جانب فعالية التدابير التشريعية وصرامة تدخلات السلطة القضائية في مواجهة الظاهرة الإجرامية زمن جائحة كورونا

وإذا كان هدف هذه الدراسة الوقوف على مدى تأثير جائحة فيروس كورونا في تطور وتراجع الظاهرة الإجرامية، ومعرفة أهم الأسباب العوامل المسببة في ذلك على الرغم من صعوبة فهمها صحيحا في ظل الوضع

¹ - المصطفى الغشام الشعبي، التكيف القانوني لحالة الطوارئ الصحية بين نظريتي القوة القاهرة والظروف الطارئة، مجلة عدالة، العدد الرابع، 2020، ص89.

² - إدريس لكريني، كورونا والتعليم عن بعد، جريدة الخليج، العدد 15027، بتاريخ 10 يوليوز 2020.

الوبائي المستمر. ومع تحديد أهم سبل وتدابير لمواجهة المتخذة في الحد من تفاقم هذه الأزمة، لذلك أثرنا التعامل معه من خلال الإشكالية التالية:

ما هي آثار وتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الظاهرة الإجرامية وتحولاتها؟

وللإلمام أكثر بإشكالية الموضوع، ارتأينا الوقوف على أهم مظاهر تأثير جائحة فيروس كورونا على الظاهرة الإجرامية مع رصد أهم التدابير والسبل التي اعتمدها المغرب في مواجهة انعكاسات جائحة كورونا على الظاهرة الإجرامية، وذلك وفق المحاور التالية:

المحور الأول: مظاهر أثر جائحة كورونا على الظاهرة الإجرامية

المحور الثاني: المواجه القضائية والأمنية للظاهرة الإجرامية في ظل جائحة فيروس كورونا

المحور الأول: مظاهر أثر جائحة كورونا على الظاهرة الإجرامية

على غرار باقي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تأثرت بشكل كبير بتداعيات جائحة فيروس كورونا، عرفت الظاهرة الإجرامية هي الأخرى في زمن الجائحة تغيرات عميقة في مظاهرها ومؤثراتها والتي تباينت بين ظواهر إجرامية عرفت تحولا في نطاقها وتفاقمها في حداثها، (أولا)، وبين جرائم وأعمال إجرامية شهدت اختفاء أو وانحصرار كبيرا في مظاهرها بفعل إفرازات الوضع الوبائي المستجد (ثانيا).

أولا: مظاهر تفاقم الظاهرة الإجرامية في زمن جائحة كورونا

وفرت جائحة كورونا المناخ الملائم لانتشار وتطور عدد من الأعمال الإجرامية في عدد من الدول، فرغم حالة الطوارئ الصحية والحجر الصحي الذي شل الحياة العامة، إلا أن الكثير من المجرمين والعصابات المنظمة لم يتوانوا في ملائمة نشاطاتهم الإجرامية بسرعة مع تحديات الوضع الوبائي الجديد، ما أدى إلى ارتفاع معدلات بعض الجرائم، خاصة على مستوى الجريمة الإلكترونية والجريمة المنظمة، وجرائم الفساد المالي والقرصنة، وبيع الكمادات والمعدات الطبية غير المشروعة، وغيرها من الجرائم المرتبطة بخرق حالة الطوارئ الصحية ونقل عدوى فيروس كورونا إلى الأشخاص.

أ) تنامي الجريمة الإلكترونية في زمن جائحة كورونا

مع بداية ظهور فيروس كورونا المستجد حدث انتقال كبير في نطاق الظاهرة الإجرامية من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي الذي سجلت فيه الإجرامية الإلكترونية أعلى مستوياتها، فبمجرد الإعلان عن انتشاره في بعض الدول، تزايدت عمليات النصب والاحتيال المعلوماتي وتسارعت وثيرة عمليات البيع غير المشروعة عبر الإنترنت، فضلا عن استفحال ظاهرة التخويف والترهيب الإلكتروني عبر نشر الإشاعات والأكاذيب عن تفشي فيروس كورونا وانتشاره.

وفي سياق لفت الانتباه إلى هذا المتغير الخطير للجريمة الإلكترونية حذرت شركة " Check Point Software Technologies " الأمريكية للأمن السيبراني من وجود أكثر من أربعة آلاف تطبيق للنصب على الإنترنت تحتوي

على كلمات مثل كورونا أو كوفيد³، تنتهج أسلوب الاحتيال والنصب على الأفراد المتطلعين لتتبع أخبار الجائحة ومستجداتها، كما حذرت (الإنتربول) مستخدمي الانترنت والهاتف من تزايد "مواقع التصيد الاحتيالي"؛ وهي عبارة عن رسائل إلكترونية، يفترض أنها صادرة عن أجهزة وطنية أو هيئات صحية عالمية من أجل خداع الضحايا وحملهم على توفير معلومات تتعلق بمعطياتهم الشخصية⁴.

ومن جهتها حذرت منظمة الصحة العالمية من انتحال عدد من المجرمين الإلكترونيين صفة الموظفين العاملين في المنظمة للاحتيال والنصب على الأشخاص⁵، كما أكدت المنظمة تعرضها لهجمات إلكترونية؛ شملت أعمال السطو والاختراق الإلكتروني استهدفت تدمير بياناتها المعلوماتية وسرقة معلوماتها عن كوفيد-19، فضلا عن اختراق الحسابات الإلكترونية للعاملين في مجال مكافحة كورونا⁶، ما شكل ضغطا حقيقيا على العاملين التقنيين داخل منظمة الصحة العالمية لأجل توفير إجراءات حمائية أكثر قوة وأمانا.

ومن جهة أخرى حذر مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي (ويوروبول) الآباء ورجال التعليم ومقدمي خدمات الرعاية للأطفال من مخاطر استغلال بعض المجرمين الإلكترونيين الوضع الوبائي المستجد لارتكاب جرائم التحرش والاستغلال الجنسي ضد الأطفال⁷، خاصة عندما أضحي عدد كبير من الأطفال يقضون مدة طويلة أمام شاشات الهواتف والحاسوب نتيجة فرض الحجر الصحي واعتماد الدراسة عن بعد.

وفي إطار الصرامة التي اعتمدها المغرب على مستوى التعاطي مع مخاطر جائحة كورونا، أكدت إدارة الدفاع الوطني، في 18 مارس الماضي، ظهور عدد من التطبيقات والمواقع الإلكترونية الخبيثة التي تستهدف خصوصية الأفراد وتزعزع أمنهم الإلكتروني⁸؛ حيث تستغل خوفهم من هول الجائحة واندفاعهم إلى تتبع أخبار الفيروس عبر تنزيل الخرائط والتطبيقات المتوفرة في الشبكة والتي تضعها منظمات الصحة العالمية أو الوطنية، وهي الثغرة التي يستغلها المجرم الإلكتروني لحقن البرمجيات الخبيثة في هواتف وحواسيب المستخدمين وبالتالي سرقة معلوماتهم ومعطياتهم الشخصية.

³ - عمر بن شعيب، كيف ازدادت نسب الجرائم الإلكترونية خلال جائحة كورونا؟ هيئة تحرير جريد 9 ابريل الإلكترونية، منشور على موقع https://www.9avril.ma/zaM8/?p=24058#.XyB_WKE، اطلع عليه بتاريخ: 2020/07/28 الساعة: 20:46.

⁴ - عبد الله العلوي، فيروس كورونا يفاقم من حدة الجريمة الإلكترونية عبر العالم، <http://mapanticorona.map.ma/ar/node/3704>، اطلع عليه بتاريخ: 28/07/2020 الساعة 21:20.

⁵ - The World Health Organization, Beware of criminals pretending to be WHO,

<https://www.who.int/about/communications/cyber-security>, Retrieved: 28/07/2020, 20:22h.

⁶ - فاطمة شوقي، ارتفاع معدل الجرائم في أمريكا اللاتينية خلال أزمة كورونا، منشور على موقع <https://www.youm7.com/story>، اطلع عليه بتاريخ: 28/07/2020، على الساعة: 21:10.

⁷ - Kiro 7 News, FBI warns parents, teachers about increased risks of online child exploitation,

<https://www.kiro7.com/news/local/fbi-warns-parents-teachers-about-increased-risks-online-child-exploitation/> UFIRZBBOF5ACRNJ4XOUFTSDRHU, Retrieved: 24-06-2020,h02.00.

⁸ - رجاء لطفي، كورونا يغير وجه الجريمة بالمغرب، منشور على موقع <https://www.marocdroit.com>، اطلع عليه بتاريخ: 2020/07/27، على الساعة: 20:48.

ب) تطورات الجريمة المنظمة والفساد المالي زمن جائحة كورونا

خلفت جائحة كورونا عند بداية انتشارها انعكاسات ثقيلة على الجريمة الالكترونية ترتب عنها شل حركتها وتوقفها، خاصة بعد إغلاق الحدود وفرض الحجر الصحي، غير أنها استطاعت تكيف نشاطاتها وملاءمتها بشكل سريع مع متغيرات وصعوبات الوضعية الوبائية المستجدة؛ فالأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية طالما كانت فرصة كبيرة لنمو الجريمة وتطور أنشطتها، وجائحة مثل كورونا ذات التأثير الكارثي على الاقتصاد والأمن والسلام العالمي تمثل لدى الجريمة المنظمة الفرصة الكبرى لكسب الربح ومراكمة الثروات؛ حيث تستغل الجريمة المنظمة تحول موارد الدولة وأولوياتها -بما فيها الشرطة- لمواجهة تداعيات الجائحة، متغاضين عن الجريمة، فالشرطة وأجهزة الأمن مشغولون بتطبيق حالة الطوارئ الصحية ومنع المواطنين من التجمع في الأماكن العامة وتتبع مدى التزامهم بالحجر الصحي خوفا من استفحال الجائحة، حتى أضحت الشرطة القضائية لا تتوفر على الوقت اللازم لتعقب المجرمين وتقديمهم إلى العدالة، لاسيما مع النقص الكبير في الموارد المالية والإمكانات اللوجيستية والبشرية⁹.

وهكذا استغلت المنظمات الإجرامية حرية التنقل التي يتمتع بها العاملون في المجال الطبي، فلجأ أفرادها إلى تكتيك التنكر بهيئة طواقم ومركبات طبية مزيفة، أو استغلال حملات التوعية وتوزيع المساعدات الغذائية، من أجل كسر تقييد الحركة فترة الحجر الصحي، وبالتالي تصريف أعمال منظماتهم الإجرامية وتوسيع أنشطتها¹⁰، كما استغلت العصابات الإجرامية التزام الناس بالحجر الصحي، للسطو على المحلات والمنازل المغلقة والمهجورة، بالإضافة إلى الحصول على أموال بطرق غير مشروعة عن طريق الاحتيال والنصب على الأفراد المصابين بالهلع والخوف الزائد من فيروس كورونا¹¹.

وعلى صعيد آخر رصدت عدد من التقارير الدولية تفشي ظاهرة الفساد المالي في إدارة وتوزيع عقود الأشغال العامة وتدابير الشأن المحلي واختلاس الأموال المرصودة لتدبير أزمة فيروس كورونا، حيث يتم استغلال حالة انتشار الفوضى والاضطراب الناتج عن الجائحة، فضلا عن عدم شفافية بعض الأنظمة الصحية بعدد من الدول، خاصة بلدان أمريكا الجنوبية¹².

ج) تنامي تجارة المعدات الطبية غير المشروعة وظاهرة نقل فيروس كورونا بين الأشخاص

رافق الحجر الصحي موجة كبيرة من الأعمال الإجرامية، تمثلت في بيع مواد الحماية المزيفة من كامات وأقنعة ومواد مطهرة وكحولية تفتقر إلى معايير الجودة الطبية المطلوبة، فضلا عن ترويج وصفات وأعشاب

⁹ - Lucia Bird, Alexandre Bish , Crime and Contagion: The impact of a pandemic organized crime, Global Initiative Against Transnational Organized Crime , Mars 2020, p:04

¹⁰ - Anastasia Austin, 4 Ways Microtraffickers are Getting Around Coronavirus Restrictions, <https://www.insightcrime.org/news/analysis/microtrafficking-coronavirus-restrictions>, Retrieved: 16-06-2020,h13.00

¹¹ - قام الإنترنت بالقيام بعدة اعتقالات خلال المرحلة الأولى لانتشار جائحة كورونا أسفرت عن 121 اعتقالات في جميع أنحاء العالم، وتفكيك 37 جماعة إجرامية منظمة. وتم خلالها حرز أكثر من 34000 من الأقنعة والمعقمات المزيفة والمغشوشة. أنظر:

-Richard Behar, Organized Crime In The Time Of Corona, <https://www.forbes.com/sites/richardbehar/2020/03/27/organized-crime-in-the-time-of-corona/#52a7eb39150d>, Retrieved: 16-06-2020,h11.00

¹² - Parker Asmann, Six Ways Coronavirus is Impacting Organized Crime in the Americas, <https://www.insightcrime.org/news/analysis/coronavirus-organized-crime-latin-america/>, Retrieved: 16-06-2020,h16.00

تقوي مناعة الجسم وتقضي على فيروس كورونا، وفي هذا الصدد، ضببطت السلطات الأمنية على مستوى العالم نحو 34 ألف قناع مزيف للعمليات الجراحية¹³، إلى جانب عدة مضادات للفيروسات والملاريا ذات الجودة المغشوشة، وأدوية خطيرة يحتمل أن تزيد قيمتها عن 14 مليون دولار أمريكي¹⁴، أما على الصعيد الوطني أسفرت عددا من العمليات الأمنية عن توقيف عدة أشخاص توبعوا من أجل بيع وترويج وصناعة كامات ومواد مطهرة غير مطابقة للمواصفات الطبية والسلامة الصحية¹⁵.

ومن جهة أخرى ظهرت جرائم جديدة رافقت ظهور الجائحة من قبيل سرقة عينات دم لأشخاص المصابين بفيروس كورونا وعرضها للبيع¹⁶، وجرائم الاعتداء والتمييز ضد والاعتداء على الآسيويين باعتبارهم المنشأ الرئيسي لكوفيد-19¹⁷، هذا فضلا عن جرائم النصب بدعوى جمع التبرعات لمحاربة جائحة كورونا¹⁸، وانتشار جرائم النقل العمدي أو بإهمال لفيروس كورونا إلى الأشخاص السليمين بوسائل وطرق مختلفة كالمصافحة أو البصق في الأماكن العامة ووسائل النقل العمومية¹⁹، وفي هذا الإطار ألقى الشرطة في بريطانيا القبض على أشخاص مصابين سعلوا أو بصقوا بشكل مباشر ودون احتياط على أشخاص سليمين²⁰.

¹³ - أعلنت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في الشهر الماضي، عن ضبط كامات مقلدة ومستحضرات تعقيم لليدين غير مستوفية لمعايير السلامة وأدوية مضادة للفيروسات غير مرخصة، بعدما كشفت حوالي 2000 رابط إعلاني إلكتروني لمنتجات متعلقة بفيروس كورونا المستجد. أنظر: - عبد الله العلوي، فيروس كورونا يفاقم من حدة الجريمة الإلكترونية عبر العالم، <http://mapanticorona.map.ma/ar/node/3704>، اطلع عليه بتاريخ 28/07/2020 على الساعة 21:20.

-كريم فؤاد، الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي فيروس كورونا تخفض الجريمة وتربك قطاع الطاقة عالميا، منشور على موقع <https://mwatan.news>، اطلع عليه بتاريخ: 28/07/2020 على الساعة: 21:38.

¹⁴ - [interpol, Global operation sees a rise in fake medical products related to COVID-19](https://www.interpol.int/News-and-Events/News/2020/Global-operation-sees-a-rise-in-fake-medical-products-related-to-COVID-19)

<https://www.interpol.int/News-and-Events/News/2020/Global-operation-sees-a-rise-in-fake-medical-products-related-to-COVID-19>, Retrieved: 29-07-2020, h19:14.

¹⁵ - ووجهت إلى 5 أشخاص، جرى توقيفهم في 9 أبريل الجاري، تهم "تزييف كامات واقية والنصب والاحتيال وتحضير وبيع أشياء مضرّة بالصحة العامة"، مع إحالتهم إلى المحاكمة، وأعلنت المديرية العامة للأمن الوطني، منتصف الشهر أبريل، "توقيف مالك محل للخياطة بمدينة مكناس، للاشتباه في تورطه في صناعة وترويج كامات واقية تفتقر لمعايير الجودة الطبية وترويجها بشكل غير قانوني في الأسواق المحلية. - أنظر: محمد بندريس، كامات قاتلة بالمغرب.. تروجها عصابات وتلاحقها السلطات، منشور على موقع <https://www.aa.com.tr/ar>، اطلع عليه بتاريخ: 29/07/2020، على الساعة: 18:41.

¹⁶ - Kapilkov, Michael, Criminals Are Selling COVID-19 Infected Blood on the Darknet, <https://cointelegraph.com/news/criminals-are-selling-covid-19-infected-blood-on-the-darknet>, Retrieved: 25-06-2020, h18:00.

¹⁷ - أنظر: - تقرير مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي حول جرائم الكراهية ضد الأمريكيين الآسيويين:

-Margolin, Josh FBI warns of potential surge in hate crimes against Asian Americans amid coronavirus, ABC News, <https://abcnews.go.com/US/fbi-warns-potential-surge-hate-crimes-asian-americans/story?id=69831920>, Retrieved: 25-06-2020, h19:00

¹⁸ - البوابة الوطنية للمملكة المغربية، <http://www.maroc.ma/arK>، اطلع عليه بتاريخ: 29/07/2020 على الساعة: 10:42.

¹⁹ - M Sridhar Acharyulu, [Is negligent spreading of COVID-19 a crime?](https://timesofindia.indiatimes.com/home/education/news/is-negligent-spreading-of-covid-19-a-crime/articleshow/74977396.cms) The Times of India, <https://timesofindia.indiatimes.com/home/education/news/is-negligent-spreading-of-covid-19-a-crime/articleshow/74977396.cms>, Retrieved: 27-06-2020, h10:00

²⁰ - أنظر موقع: <https://www.bbc.com/arabic/world-52009007>، اطلع عليه بتاريخ: 29/07/2020 على الساعة: 23:30.

ح) قرصنة المعدات الطبية على نطاق واسع

في الوقت الذي يقتضي فيه منطق المواجهة في الحرب مع كورونا من المجتمع الدولي توحيد الجهود والتعاون لمحاصرة هذه الفيروس خاصة بعد استفحاله إلى جائحة كونية عابرة للحدود، برزت إلى السطح ظواهر غريبة غدتها سياسة إغلاق الحدود وغياب التضامن العالمي، تجلت في تزايد الصراع واحتدام المنافسة غير المشروعة على سوق الكمادات والمعدات الطبية، ما أدى إلى وقوع عمليات القرصنة والسطو على شحنات دولية تحمل كمادات ومعدات و مواد طبية من بعض المطارات أو السفن، كما هو الحال في اختفاء شحنة باخرة محملة بمادة الكحول الطبي في عرض البحر، كانت متوجهة إلى تونس وقادمة من الصين وتم تحويلها قسرا إلى موانئ إيطاليا، كما تعرضت إيطاليا بدورها إلى عملية قرصنة مماثلة فقدت على إثرها الآلاف من الأقنعة والكمادات الطبية²¹.

خ) أسباب تفاقم بعض الظواهر الإجرامية زمن جائحة فيروس كورونا

إذا حاولنا الوقوف على الأسباب التي شجعت تنامي الظواهر الإجرامية سابق الذكر زمن جائحة كورونا، سنجد أنها أسباب تبدو متعددة ومتداخلة ترتبط إلى حد كبير بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والنفسية التي رافقت الوضع الوبائي فضلا عن التدابير المتخذة لمحاصرة أزمة كورونا التي أثر كبير في تفاقم الجريمة.

ويمكن أن جملها تلك الأسباب في النقاط التالية:

- 1- الإقبال المتزايد على أسواق التجارة الإلكترونية واللجوء المكتف إلى التعامل الرقمي للأموال والأرصدة المالية البنكية، بعد تقييد حركة التنقل وإغلاق الحدود العالمية، ما أسهم في انتشار جرائم النصب والاحتيال الإلكتروني والتجارة غير المشروعة.
- 2- دفع الحجر الصحي إلى قضاء شريحة كبيرة من الأفراد ساعات طوال أمام أجهزة الحاسوب وشاشات الهاتف، واعتماد العمل والدراسة عن بعد من قبل الشركات والمؤسسات والمدارس، ما نتج عنه وقوع عدد منهم في شرك التحرش الجنسي والسرقة والاحتيال الإلكتروني والعنف.
- 3- ساهم انتشار القلق والخوف والعزلة بين الناس في سهولة استغلالهم وتعرضهم لنصب والاحتيال.
- 4- تركيز المجرمين أعمالهم الإجرامية نحو المناطق النائية والعمياء التي تعرف ضعف التواجد الأمني؛ كالبادي والقرى والمناطق المعزولة، فضلا عن السطو وسرقة البيوت والشقق والمعامل والمحلات المغلقة والمهجورة بسبب الحجر الصحي وتقييد الحركة.
- 5- ساهمت الصعوبات التي واجهتها الأجهزة الأمنية خلال جائحة كورونا في انتشار بعض مظاهر الجريمة، بعد أن وجدت هذه الأجهزة نفسها مرغمة على إعادة تنظيم نفسها على نطاق واسع لمحاصرة الفيروس ومنع المواطنين من التجمع في الأماكن العامة واحترام تطبيق الحجر الصحي، حتى لم تعد تملك الوقت

²¹ - آمال الهلالي، سطو وقرصنة...كورونا يفجر حربا بين الدول، منشور على موقع <https://www.aljazeera.net>، اطلع عليه بتاريخ: 29/07/2020 الساعة: 12:20.

اللازم لتعقب المجرمين ومحاربة الجريمة، خاصة مع نقص الموارد البشرية وزيادة الكثافة للمبادلات غير المشروعة عبر الإنترنت.

6- أدى تفشي فيروس كورونا في صفوف عدد كبير من السجناء؛ إلى اضطراب عدة دول إلى الإفراج عن عدد كبير منهم خوف من تحول السجنون إلى بؤر لانتشار فيروس كورونا²².

7- قلة الدخل أو انقطاع الأجر عن عدد من العاملين في القطاع الخاص وتوقف فرص العمل نتيجة الحجر الصحي مما خلق فضاء من البطالة كان لها الدور في انتشار الجريمة خاصة النصب والاحتيال.

كانت هذه اغلب الأسباب التي جعلت من فيروس كورونا عاملا مهما في تفاقم الظاهرة الإجرامية في بعض تجلياتها ومظاهرها، لكن رغم هذه الصورة القاتمة عن تزايد الظاهرة الإجرامية إلى أنه من جهة أخرى سجل تراجع كبير في وتيرة الجريمة في شكلها العام.

ثانيا: مظاهر تراجع الظاهرة الإجرامية فترة انتشار فيروس كورونا

بعد ظهور فيروس كورونا، تراجعت معدلات الجريمة في مظهرها العام بشكل ملحوظ في مختلف ربوع المعمورة؛ خاصة بعد فرض حالة الطوارئ الصحية والحجر الصحي، ما أثر بشكل إيجابي على معدلات "الجرائم التقليدية" كجرائم القتل، والضرب والجرح، والسرقعة، والتهديد، وهكذا تراجع المظهر العام للجريمة في المغرب خلال شهر مارس 2020 مقارنة مع نفس الشهر من السنة المنصرمة بنسبة 20 بالمائة؛ وهو ما يعادل تراجعا ب 10867 قضية²³، مما يفسر انتشار الإحساس بالأمن خلال فترة الطوارئ الصحية.

أ) جرائم العنف ضد النساء في ظل جائحة كورونا

يعد العنف ضد النساء أحد أهم مظاهر تراجع الظاهرة الإجرامية زمن جائحة كورونا، وعلى الصعيد الوطني سجلت عدد المتابعات من أجل هذه الجرائم انخفا ملحوظا، حيث أوضحت رئاسة النيابة العامة، بأن عدد المتابعات من أجل العنف ضد النساء قد انخفض خلال الفترة ما بين 20 مارس المنصرم و20 أبريل الجاري بعشر مرات عن المعدل الشهري لهذا النوع من القضايا.

وفي إطار اهتمامها بقضايا العنف ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي بالمملكة، سجلت النيابة العامة بمحاكم المملكة خلال الفترة المذكورة ما مجموعه 892 شكاية تتعلق بمختلف أنواع العنف ضد النساء (الجسدي والجنسي والاقتصادي والنفسي...)، بينما تم تحريك الدعوى العمومية في 148 قضية فقط من هذا النوع، في انتظار انتهاء الأبحاث في باقي الشكايات.

²² - ولعل الحالة التركية معبرة في هذا السياق، حيث ارتكب عدد من المجرمين المستفيدين من قرار العفو عدة جرائم مباشرة بعد الإفراج عنهم، رغم التحذيرات التي أطلقها الخبراء من تداعيات الإفراج عن هؤلاء في هذه الظرفية الصحية الحرجة، وما له من أثر خطير على أمن واستقرار المجتمع. أنظر: - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، كيف أثر منع التجول على جرائم ما بعد "كورونا" في الإقليم؟، منشور على موقع <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item>، اطلع عليه بتاريخ: 27/07/2020 على الساعة: 22:02

²³ - حسب المديرية العامة للأمن الوطني، عرف عدد القضايا المسجلة خلال شهر مارس من سنة 2020 انخفا ب 10 آلاف و867 قضية مقارنة مع نفس الشهر من السنة المنصرمة (ناقص 20 في المائة). أنظر: - البوابة الوطنية للمملكة المغربية، <http://www.maroc.ma/ar>، اطلع عليه بتاريخ: 29/07/2020 على الساعة: 10:48.

وهكذا يكون عدد المتابعات من أجل العنف ضد النساء قد انخفض خلال الفترة المذكورة عشر مرات عن المعدل الشهري لهذا النوع من القضايا (148 متابعة بدلا من 1500 متابعة شهريا في الأحوال العادية)، وأشارت دورية رئيس النيابة العامة²⁴ إلى أنه، وحتى على افتراض ثبوت الأفعال المشتكى منها في كافة الشكايات المتوصل بها "892 شكاية"، فإن هذه النسبة تمثل فقط حوالي 60 في المائة من المعدل المسجل في الأحوال العادية من قضايا العنف ضد النساء²⁵.

ورغم ما تقدم فقد كشف الحجر الصحي عن مجموعة من الإشكالات التي ساهمت في تكوين بيئة ملائمة لظهور العنف الأسري ضد النساء، وهو ما يستوجب ضرورة أخذ الحيطة والحذر من إمكانية تزايد وتيرة هذه الظاهرة الخطيرة، فالحجر الصحي جعل أغلب الأسر في فضاء مغلق ولفترات طويلة، ما قد يؤدي إلى رفع مستويات الاحتقان والتوتر بين الأزواج وبالتالي وقوع حالات محتملة من العنف ضد النساء²⁶، ويكون هذا العنف الممارس من طرف الرجال الذين يعانون من ضغط نفسي بسبب غلبت الظروف الاجتماعية أو الصحية أو المالية فضلا عن البقاء في البيت لمدة طويلة تحت وطأة الخوف والهلع من وباء كورونا²⁷.

ب) تراجع ظاهرة الجرائم المرتبطة بالمخدرات و الأعمال الإرهابية من جائحة كورونا

لوحظ في الأسابيع الأولى من انتشار فيروس كورونا في عدد من دول تراجعاً كبيرة في تجارة المخدرات بسبب إغلاق النوادي الليلية والمدارس والمقاهي، وبعد فرض الحجر أصبح ترويج المواد المخدرة عملية محفوفة بالمخاطر نظراً لما تتطلبه من حركة وتنقل مستمر²⁸، ما أدى إلى انخفاض كبير في معدلات الاعتقال والمتابعة في جرائم المخدرات، لكن هذا لا يعني توقف تجارة المخدرات بشكل كلي، فبدل قيام مروجي المخدرات بالانتقال إلى المستهلبين أصبحوا يدفعون عملائهم إلى المخاطرة بأنفسهم بالقدوم إليهم للحصول على المواد الممنوعة، حيث اتبع التجار نموذج المطاعم أو الصيدليات، ما سمح للمدمنين بالحضور وتلقي طلبات الأدوية بطريقة الوجبات

²⁴ - دورية السيد رئيس النيابة العامة حول قضايا العنف ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي بتاريخ: 30 أبريل 2020

²⁵ - أنظر: الموقع الرسمي لرئاسة النيابة العامة: <http://www.pmp.ma>، اطلع عليه بتاريخ: 29/07/2020 على الساعة: 11:18.

²⁶ - وفي هذا السياق أوضحت المندوبية السامية للتخطيط، في مذكرة لها تضمنت نتائج البحث الذي أنجزته حول الآثار الرئيسية للحجر الصحي على الحالة النفسية للأسر المغربية، أن القلق يشكل أهم أثر نفسي للحجر الصحي لدى الأسر بنسبة لـ 49% منهم، تصل هذه النسبة إلى 54% لدى الأسر المقيمة في أحياء الصفيح مقابل 41% لدى الأسر التي تقيم في مساكن عصرية، ويتبعه الخوف لدى 41% من الأسر ولاسيما في صفوف الأسر التي تسيرها نساء 47% مقابل 40% من الأسر التي على رأسها رجل، والأسر الفقيرة 43% مقابل 33% من الأسر الغنية. كما أوضح البحث أن 30% من الأسر عبرت عن شعورها بزهاب الأماكن المغلقة، 32% في الوسط الحضري و24% في الوسط القروي، وهذا الإحساس بهم 30% من الأسر المكونة من 5 أشخاص فأكثر مقابل 25% لدى الأسر الصغيرة الحجم المكونة من شخصين. وأضافت أن 25% من الأسر صرحت بتعدد أنواع الزهايم لديها، وشكلت هذه النسبة معدل أعلى في الوسط الحضري 29% مقارنة بالوسط القروي 18%، وضمن الأسر التي يكون فيها رب الأسرة ذو مستوى تعليمي عالي 28% مقارنة بالأسر التي يكون فيها رب الأسرة بدون مستوى تعليمي 23%. كما أن 24% من الأسر تشعر باضطرابات النوم، وتتضاعف هذه النسبة لدى سكان المدن 28% مقارنة مع سكان القرى 14%، بينما تعاني 8% من الأسر من اضطرابات نفسية أخرى مثل فرط الحساسية والتوتر العصبي أو الملل. أنظر: الموقع الرسمي للمديرية السامية للتخطيط: <https://www.hcp.ma/>، اطلع عليه بتاريخ: 29/07/2020 على الساعة: 23:30.

²⁷ - بشرى مزور، العنف الأسري في ظل فترة الحجر الصحي، سلسلة أحياء علوم القانون، الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، عدد ماي، 2020، ص127.

²⁸ - Anastasia Austin, 4 Ways Microtraffickers are Getting Around Coronavirus Restrictions, <https://www.insightcrime.org/news/analysis/microtrafficking-coronavirus-restrictions/> Retrieved: 21-06-2020, h10:24

الجاهزة، فضلا استخدام بعض التجار سيارات الأجرة والدراجات النارية أو التنكر كعاملين في توصيل الطعام أو الدواء لتصريف منتجاتهم الإجرامية²⁹.

ومن جهة أخرى، تعد الجريمة الإرهابية والخلايا المرتبطة بها أهم صور ظاهرة الإجرامية التي سجلت اختفاء ملفتا بعد ظهور أولى الإصابات بفيروس كورونا المستجد في المغرب، حيث لم تسجل خلال الأشهر الأولى من تفشي فيروس كورونا تسجيل أية عملية تفكيك توقيف أو اعتقال متعلقة بالخلايا الإرهاب، وهي حالة نادرة، خاصة وأن المغرب يعد حسب المديرية العامة للأمن ومراقبة التراب الوطني، دولة مستهدفة في أي لحظة بأعمال إرهابية، وقد أثبتت عمليات توقيف وتفكيك عدد من الشبكات خلال السنتين الماضيتين عن حقيقة هذا الأمر³⁰.

ج) تراجع مظاهر الجرائم التقليدية واختفاء ظاهرة الهجرة السرية وحوادث السير

كان لفرض الحجر الصحي وتقييد الحركة بين جهات المملكة أثر كبير في تراجع أعداد الضحايا من حوادث السير وجرائم السرقة والهجرة السرية، فقد تراجعت حوادث السير المسجلة بالمدار الحضري بنسبة 79,59 في المائة ما بين 20 مارس و12 أبريل 2020 مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وعرف معدل الوفيات جراء حوادث السير المسجلة بالمدار الحضري تراجعا هو الآخر بنسبة 65,52 في المائة ما بين 20 مارس و12 أبريل 2020 مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية³¹، الأمر نفسه يقال بخصوص جرائم السرقة التي عرفت تراجعا بنسبة 24 بالمائة والجرائم الاقتصادية والمالية بنسبة 23 بالمائة، وجرائم القتل العمد بنسبة 67 بالمائة، ومحاولات القتل العمد بنسبة 175 بالمائة، والضرب والجرح المفضي للموت بنسبة 250 بالمائة والسرقات تحت التهديد بالسلاح الأبيض بنسبة 52 بالمائة، والسرقات الموصوفة بنسبة 28 بالمائة والاعتداءات الجنسية بنسبة 41 بالمائة³².

ومن جهة أخرى اختفت ظاهرة الهجرة السرية منذ ظهور فيروس كورونا خاصة بعد سقوط آلاف الضحايا في اسبانيا وإيطاليا باعتبارها الوجهة الأساسية لأغلب قوارب الموت التي تنطلق من السواحل المغربية، ويبدو أن جل المهاجرين السريين الذين كانوا يخططون للهجرة السرية من المغرب إلى أوروبا قد غيروا رأيهم أو أجلوا رحلاتهم السرية بسبب الوضع الكارثي هناك³³.

المحور الثاني: المواجه القضائية والأمنية للظاهرة الإجرامية في ظل جائحة فيروس كورونا

لا يخفى على أحد ما تخلفه الظاهرة الإجرامية في الظروف العادية من آثار خطيرة على النظام العام وأمن المجتمع، ولا شك أن خطر هذه الظاهرة وضررها بلغ أعلى مستوياته تطرفا فترة انتشار فيروس كورونا، حيث

²⁹ - Anastasia Austin, ibid, Retrieved: 21-06-2020, h10:24.

³⁰ - بديع الحمداي، هذه قضايا وظواهر اختفت في المغرب مع ظهور فيروس كورونا، مجلة الصحيفة، منشور على موقع <https://www.assahifa.com>، اطلع عليه بتاريخ: 2020/07/20 على الساعة: 15:16.

³¹ - بديع الحمداي، المرجع نفسه.

³² - رجاء لطفى، كورونا يغير وجه الجريمة بالمغرب، <https://www.marocdroit.com>، اطلع عليه بتاريخ: 29/07/2020 على الساعة: 20:12.

³³ - بديع الحمداي، المرجع السابق.

أخذ شبح الموت والقلق بعد اجتماع خطر الجائحة مع خطر الظاهرة الإجرامية، فساد الشعور بالخوف وانعدام الأمن، الشيء الذي دفع الدول بالتدخل بالأداة القانونية والتشريعية من جهة (أولاً) واتخاذ عدد من التدابير القضائية والأمنية من جهة ثانية (ثانياً) كأهم السبل لمحاصرة هذه الأزمة وطمأنة الشعور العام وحماية حياة الأشخاص وسلامتهم.

أولاً: دور المدخل التشريعي في مواجهة الظاهرة الإجرامية زمن الجائحة

إذا كان للتشريع الجنائي القائم، قدرته الفعالة في الإحاطة تجريماً وعقاباً ببعض الجرائم التقليدية - كالسرقة والمخدرات- في زمن الجائحة، فإن هذا التشريع نفسه أظهر قصوراً في الاستجابة لما استجد من الجرائم المترتبة عن خرق حالة الطوارئ الصحية والحجر الصحي أو المرتبطة بنشر الإشاعات الكاذبة ونقل عدوى فيروس كورونا إلى الأشخاص، خاصة وأن القاضي الجنائي يلتزم بمذهب التفسير الضيق للنص الجنائي وعدم قابلية اعتماده القياس في تأويل النصوص الجزئية، فلا يمكنه أن يوسع مداها بإدخال طائفة من الأفعال غير المجرمة، كما لا يمكن تجريمها تبعاً لصياغة النص، تماشياً مع متطلبات مبدأ الشرعية الجنائية، الشيء الذي دفع الحكومة إلى البحث عن مخرج من هذه الأزمة التشريعية للقضاء على بعض الظواهر الإجرامية زمن جائحة كورونا، وهو الأمر الذي استدعى مؤسسة تدخلاتها وتدخلات القضاء عن طريق وضع الآليات القانونية لجعل كل تلك التدخلات متسمة بالشرعية والمشروعية، وذلك عبر سن مرسوم بقانون رقم 2.20.293 الخاص بتنظيم حالة الطوارئ بسائر التراب الوطني والمرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق الأحكام الخاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها³⁴، لمواجهة الإشكاليات القانونية والقضائية المثارة من الجانب الجزري للتجريم والعقاب³⁵، فبينما تفتقد بعض نصوص القانون الجنائي التي يمكن تطبيقها على الجرائم المرتبط بمخالفة حالة الطوارئ الصحية للصرامة المطلوبة في النصوص الجزئية، نظراً لهزالة الغرامة المقرر، مما يجردها من طابعها الردعي الذي يفرض على الأفراد احترام أحكام الطوارئ الصحية³⁶.

فبالعودة إلى نص الفصل 300 من القانون الجنائي نجده ينص على أن " كل هجوم أو مقاومة بواسطة العنف أو الإيذاء ضد موظفي أو ممثلي السلطة العامة القائمين بتنفيذ الأوامر والقرارات الصادرة عن تلك السلطة أو القائمين بتنفيذ القوانين أو النظم أو أحكام القضاء أو الأوامر القضائية يعتبر عصبانياً، والتهديد بالعنف يعتبر مماثلاً للعنف نفسه".

وعليه يشترط الفصل المذكور لقيام أركان جريمة العصيان توافر "عنف" أو "إيذاء" أو "تهديد باستعمال العنف"، مما يستنتج منه أن الامتناع لتنفيذ الأوامر والقرارات الإدارية أو القضائية لا يطاله العقاب إذا كان

³⁴ - الجريدة الرسمية في عددها 6867 مكرر بتاريخ يوم الثلاثاء 24 مارس 2020، ص 1782.

³⁵ - محمد الهبني، المنظومة الجنائية بين واقع الأزمة وأحكام الردع الجزري في ظل حالة الطوارئ الصحية، سلسلة أحياء علوم القانون، الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، عدد ماي، 2020، ص 196.

³⁶ - الفصل 609 من مجموعة القانون الجنائي يعاقب فقط بغرامة من عشرة إلى مائة وعشرين درهماً من ارتكب إحدى المخالفات التالية: المخالفات ضد السلطة العمومية - 11... من خالف مرسوماً أو قراراً صدر من السلطة الإدارية بصورة قانونية، إذا كان هذا المرسوم أو القرار لم ينص على عقوبات خاصة لمن يخالف أحكامه."

عنفا "مجردا" إذا لم يتسم الامتناع ويقترون بالعنف والتهديد، لأجل ذلك يمكن القول أن هذا النص لم يسعف في متابعة وعقاب من خرق حالة الطوارئ عند الامتناع عن تنفيذ الأوامر والمقررات الإدارية أو القضائية .

ونفس الأمر يقال عن جريمة توزيع ادعاءات كاذبة، حيث الفصل 447 - 2 من القانون الجنائي يتطلب لتوافر أركان جريمة توزيع ادعاءات كاذبة أن يتعلق الأمر المس بالحياة الخاصة، لذلك فالادعاء الكاذب لا يطاله العقاب إذا مس بالنظام العام، فهذا النص لم يسعف في متابعة ومعاقبة من خرق حالة الطوارئ بادعاء أمور زائفة كعدم وجود المرض أو تبخيس مجهودات الدولة في مواجهة جائحة كورونا، ما فرض إعادة النظر في اللجوء لهذا المقتضى القانوني لاسيما وأن المادة 72 من مدونة الصحافة عاقبت على نشر الأخبار الزائفة بسوء نية والتي تمس بالنظام العام بغرامة فقط³⁷.

وأمام هذا الوضع تدخلت الحكومة المغربية في إطار الفصل 81 من الدستور، وسنت مرسوما بمثابة قانون يتعلق بوضع أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية، وعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة تتراوح بين 300 و1300 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين على مخالفة الأوامر والقرارات الصادرة عن السلطات العامة تنفيذا لحالة الطوارئ الصحية، كما عاقب بنفس العقوبة كل من عرقل تنفيذ هذه القرارات عن طريق العنف أو التهديد أو التدليس أو الإكراه، وكل من قام بتحريض الغير على ذلك، واضعنا بالتالي لبنات الإطار القانوني الملثمة لاتخاذ التدابير الناجمة عن حالة الطوارئ الصحية بمجموع التراب الوطني عند الاقتضاء، كلما كانت حياة الأشخاص وسلامتهم مهددة من جراء انتشار أمراض معدية أو وبائية، واقتضت الضرورة اتخاذ تدابير استعجالية لحمايتهم من هذه الأمراض.

وبالنسبة للمنظومة الفرنسية فإن القانون رقم 2020.290 المتعلق "بتقييد ومنع حركة الأشخاص والمركبات في الأماكن وفي الأوقات التي تحدد بمرسوم" الصادر بتاريخ 23 مارس 2020، والمرسوم الصادر عن الوزير الأول رقم 260 - 2020 الصادر بتاريخ 16 مارس 2020 كما تم تعديله وتتميمه المتعلق ب "منع تنقل الأشخاص خارج منازلهم إلى غاية انتهاء حالة الطوارئ الصحية"، تضمن هذا القانون النص على تعديل مدونة الصحة العمومية وإضافة مواد تتعلق بإجراءات وتدابير لفرض حالة الطوارئ الصحية مع النص على العقوبات المترتبة عن مخالفتها³⁸.

وبالعودة إلى المرسوم الخاص بسن أحكام الخاصة بالطوارئ على المستوى الوطني، يمكن الوقوف على مختلف صور التجريم لخرق حالة الطوارئ الصحية في جريمة مخالفة أوامر وقرارات السلطة العمومية، وجريمة عرقلة قرارات السلطة العمومية، إلى جانب جريمة تحريض الغير على مخالفة قرارات السلطة العمومية، وجريمة خرق أحكام حالة الطوارئ الصحية.

أما بالنسبة للقانون الفرنسي رقم 2020.290، فقد تم تعديل مقتضيات المادة 3136 - 1 بإضافة خمس فقرات نصت على عقوبات لمخالفة أحكام قانون الطوارئ الصحية. وقد نصت على المعاقبة بغرامة 135 أورو عن مخالفة التدابير المشار إليها أعلاه، وفي حالة العود يحكم بغرامة تتراوح بين 1.500 و 3.000 أورو، أما إذا

³⁷ - محمد الهبني، المرجع السابق، ص 198 وما بعدها.

³⁸ - يوسف سلموني الزهروني، السياسة التجريم والعقاب في ظل حالة الطوارئ الصحية، الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، سلسلة إحياء علوم القانون، عدد ماي 2020، ص 182.

تكررت المخالفة لأكثر من ثلاث مرات خلال الثلاثين يوما، فتكون العقوبة هي الحبس لمدة ستة أشهر وغرامة 3.750 أورو، ويحكم بعقوبة تكميلية إذا ارتكبت المخالفة باستعمال عربة وذلك بسحب رخصة السياقة لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات. وفي حالة مخالفة الأوامر بالتسخير فتكون العقوبة الحبس لمدة ستة أشهر وغرامة 10.000 أورو، مرتكزا أساسا على العقوبات المالية المتدرجة في مقارنته العقابية عن الجرائم المقترفة ضد نظام التدابير المتخذة في حالة الطوارئ الصحية عكس اعتماد المشرع المغربي الذي اعتمد التزاوج بين العقوبة السالبة للحرية والعقوبة المالية الموحدة³⁹.

ثانيا: التدابير القضائية والأمنية للحد من الظاهرة الإجرامية زمن جائحة كورونا

أمام تزايد الظاهرة الإجرامية والخوف من تفاقم أثارها في ظل جائحة كورونا بادرت السلطة القضائية والأمنية بالتدخل للحد من هذه الأزمة في إطار سياسة تروم الموازنة بين حماية الصحة العامة والقضاء على الجريمة وحفظ النظام العام.

أ) التدابير القضائية المتخذة لمحاصرة الظاهرة الإجرامية زمن جائحة كورونا

اتخذ القضاء عدد من التدابير الرامية إلى الحد من الجريمة ومحاربة العنف في إطار من الموازنة بين تحقيق العدالة الجنائية وحفظ الصحة العامة للمواطنين و معاقبة المجرمين، و يمكن أن نقف عليها عبر العناصر التالية:

1- إعادة ترتيب أولويات المحاكم وأجراة القضايا المرتبطة بالجرائم المهم والخطيرة:

فقد وضعت جائحة كورونا المستجد القضاء الجنائي في أغلب بلدان العالم أمام تحدي الموازنة بين الأزمة الصحية وحماية النظام العام، إذ أرغم القضاء على إبطاء نشاطه، فضلا عن اضطاره إلى تأجيل عدد من الجلسات وإطلاق سراح عدد من المعتقلين أو حرمانهم من الزيارات العائلية، وهكذا أغلقت فرنسا جميع المحاكم واقتصر نشاطها على القضايا الأساسية، حيث اكتفت المحاكم فيما يتعلق بالمنازعات الجنائية بالنظر في الملفات التي تطل أشخاصا موقوفين⁴⁰.

أما على الصعيد الوطني ومع بروز جائحة كورونا كأحد المعضلات الاستثنائية للمرفق القضائي في معالجة الجريمة، تدخل مؤسسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووضع لائحة بالجلسات التي لا يجوز تعليق انعقادها⁴¹؛ وهي التي تخص قضايا الجنايات والجنح الخاصة بالمتهمين المتواجدين في حالة اعتقال احتياطي ومودعين بمؤسسات سجنية، إلى جانب قضايا التحقيق للتقرير في وضعية الأضناء المقدمين للتحقيق معهم بعد

³⁹ - يوسف سلموني الزهروني، المرجع السابق، ص 193

⁴⁰ - Nicole Belloubet Coronavirus. Les tribunaux fermés en France sauf pour les « contentieux essentiels », <https://www.ouest-france.fr/sante/virus/coronavirus/coronavirus-les-tribunaux-fermes-en-france-sauf-pour-les-contentieux-essentiels-6780939>,

Retrieved: 23/06/2020, h09 :20

⁴¹ - قرار المجلس الأعلى للسلطة القضائية إلى رؤساء الأولون لمختلف محاكم الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية والتجارية والإدارية، الرباط في 21 رجب 1441 الموافق ل16 مارس 2020.

إيداعهم في إحدى المؤسسات السجنية أو التحقيق معهم في حالة سراح، وقضايا الأحداث للتقرير فيما إذا كان سيتم إيداعهم في إحدى مؤسسات إعادة التربية أو تسليمهم إلى ذويهم.

كما أكد المجلس على ضرورة أن تعمل المحاكم ما بوسعها لحماية صحة السجناء عبر تفادي إضرامهم من المؤسسات السجنية إلا عند الضرورة القصوى من خلال البت في تأخير ملفاتهم دون حضورهم ولحين انتهاء الحجر الصحي، ومنع اتصالهم بالغير في حالة إضرامهم للضرورة القصوى داخل فضاء المحاكم، وهو الشيء الذي يعكس فلسفة المجلس الأعلى للسلطة القضائية في جعل دور المحاكم لا يقتصر على إنتاج عدالة فعالة بقدر ما يؤسس لعدالة آمنة و مواطنة مسيرة لكل التدابير الحكومية المتخذة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لمواجهة الجائحة⁴².

2- إجراء محاكمات المتهمين عن بعد؛

خاصة المجودين في حالة اعتقال بعد قرار المندوبية العامة للسجون منع نقل السجناء إلى المحاكم بشكل مؤقت لحضور جلسات محاكمتهم، خوفا من تفشي وباء كورونا مع تخصيص قاعات داخل المؤسسات السجنية وربطها بقاعات الجلسات بالمحاكم عن طريق وسائل الاتصال الحديثة.

3- تشديد القضاء في التعامل مع المجرمين مرتكي الجرائم فترة تفشي فيروس كورونا؛

خاصة إذا كانت أفعال المتابعة قد تمت أثناء فترة الطوارئ الصحية والنتيجة عن التهديد العام لحياة الأشخاص وسلامتهم جراء انتشار جائحة فيروس كورونا، وفي هذا السياق صدر بتاريخ 09 - 04 - 2020 حكما قضائيا من المحكمة الابتدائية للقنيطرة يقضي بعدم الاختصاص النوعي في البت في جريمة السرقة المقرونة بظرف من الظروف المنصوص عليها في الفصل 510 من القانون الجنائي، والذي فسر أن جنحة السرقة أثناء وباء كورونا بوصفه كارثة تعتبر جنائية وذلك بالنظر لما أحدثته انتشار فيروس كورونا في نفوس المواطنين من هلع واضطراب يعجزون معها من حماية ممتلكاتهم، وعلى الرغم مما يثيره هذا الحكم من إشكال ومدى صواب التفسير الذي اتجه إليه القاضي الجنائي في هذه النازلة، خصوصا وأنه مرتبط بالعديد من المبادئ المقيدة لتفسيره مثل "الشرعية الجنائية" أو "التفسير الضيق في المادة الجنائية"⁴³، فإن القاضي أحسن صنعا حين جعل السرقة زمن كورونا جنائية لنظرا ما تسببت فيه هذه الجائحة من اضطراب وفوضى، ولجوء المجرم إلى استغلال هذه الكارثة الصحية، ما هو إلا انعكس لخطورته الإجرامية على المجتمع الشيء الذي يجعل القاضي يضرب بيد من حديد تحقيقا للعدالة، وهو في هذا لا يحل محل المشرع وإنما يطبق أحكام القانون الأكثر ملائمة في الدعوة المعروضة عليه⁴⁴، فالقاضي هو الأقدر في هذا المجال على معرفة الظروف والملابسات المحيطة بكل قضية تطرح أمامه.

⁴² - يونس قاجو، تدبير الزمن القضائي بالمغرب ما بعد كورونا، منشور على موقع <https://aljarida24.ma/p/opinion/77987/>، اطلع عليه بتاريخ: 2020/06/24، على الساعة 12:00.

⁴³ - أحمد السكسوي، القضاء الجنائي وتشكلات السلطوية في النسق القانوني التقليدي: أسئلة حارقة حول مستقبل العدالة الجنائية، الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، سلسلة أحياء علوم القانون، عدد ماي، 2020، ص 256 وما بعدها.

⁴⁴ - زينب محمد القدو، أثر الخطورة الإجرامية في السلطة التقديرية للقاضي في الجزء الجنائي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 3، 2012، ص 21.

4- دور النيابة العامة في الحد من الظاهرة الإجرامية زمن جائحة كورونا:

انطلاقاً من الدور المنوط بها من أجل حماية النظام العام وأمن وسلامة المواطنين اتخذت رئاسة النيابة العامة عدد من الإجراءات قصد مكافحة الجريمة خلال فترة تفشي فيروس كورونا، فحركت عدد من المتابعات القضائية بلغات في منتصف شهر ماي إلى ما مجموعه 91623 شخصاً قاموا بخرق حالة الطوارئ الصحية إلى جانب ارتكابهم لجرائم أخرى؛ وهو ما يعكس ارتفاع المخالفات القانونية التي تعرفها البلاد خلال فترة حالة الطوارئ الصحية، كما أن نسبة المعتقلين احتياطياً منذ إعلان السلطات العمومية لحالة الحجر الصحي لم تتجاوز % 76 من الأشخاص المتابعين من أجل ارتكابهم بعض الجرائم و لبعض مقتضيات القانون الجنائي، أي ما مجموعه 4362 معتقلاً، من بينهم 558 شخصاً اعتقلوا بتهمة تتعلق بخرق تدابير الحجر الصحي وحدها، وأما الباقون وعددهم 3804، فقد اقترن خرقهم لتدابير الحجر الصحي بارتكابهم أفعالاً أخرى من جرائم الحق العام كالإتجار في المخدرات والسرقة والعنف⁴⁵.

وعلى صعيد آخر، لم يثن تراجع قضايا العنف ضد النساء النيابة العامة عن تفانيها في زيادة الاهتمام بالشكايات والتبليغات بشأنها وإعطائها الأهمية والأولوية في المعالجة، واتخاذ الإجراءات الحمائية المقررة بمقتضى القانون لفائدة النساء والأزواج عموماً بما يتلاءم مع الوضعيات التي تتطلب الحماية، وقد وضعت رهن إشارة ضحايا العنف عدة قنوات اللاسلكية والإلكترونية للتبليغ عن شكايتهم⁴⁶، كما سعت النيابة العامة في التغلب على ظاهرة العنف ضد النساء إلى تطوير منصات رقمية أو هاتفية لتلقي شكايات العنف ضد النساء، في حدود الإمكانيات المادية واللوجستية المتاحة، والاستمرار في تفعيل المنصات الرقمية والهاتفية المتوفرة عليهما.

كما اهتمت النيابة العامة بضرورة الحرص على المصالح الفضلى للأطفال، واستهداف استقرار الأسر وتعايش أفرادها وفقاً للمبادئ الحقوقية التي تولي المرأة مكانتها الهامة داخل النسيج الأسري والمجتمعي، وإقامة الدعاوى العمومية - حين يقتضي الأمر ذلك - في الوقت المناسب، وبالجزم اللازم، واتخاذ الإجراءات القانونية الأخرى التي تبدو مناسبة لمعالجة الحالات الخاصة، ومن بينها توفير خدمات خلايا التكفل بالنساء، الموجودة بالنيابات العامة، وكذلك تسخير الإمكانيات المتاحة للخلايا الجهوية للتكفل بالنساء عند الاقتضاء⁴⁷.

(ب) دور المديرية العام للأمن الوطني في الحد من الجريمة فترة انتشار فيروس كورونا

بعد أن ضربت موجة فيروس كورونا مختلف دول العالم، كتبت الشرطة البولندية في تغريدة على حسابها على تويتر في رسالة استعطف موجهة إلى المجرمين جاء فيها: "يرجى وقف جميع الأنشطة الإجرامية حتى إشعار

⁴⁵ - بلاغ رئاسة النيابة العامة حول خرق حالة الطوارئ الصحية ليوم 22 ماي 2020.

⁴⁶ - تتحدد في عبر حسابها plaintes@pmp.ma، والتبليغ عن طريق الحسابات الإلكترونية للنيابات العامة بمختلف محاكم المملكة المذكورة عناوينها بالموقع الرسمي لرئاسة النيابة العامة، والتبليغ عن طريق الأرقام الهاتفية المخصصة للشكايات بالنيابات العامة لدى مختلف محاكم المملكة، والمعلن عنها بمناسبة فرض الحجر الصحي في بلاغات للرأي العام، والمتوفرة على موقع رئاسة النيابة العامة. كما تم هذه التدابير التبليغ عن طريق المنصة الهاتفية "كلنا معك" للاتحاد الوطني لنساء المغرب على الرقم الهاتفي المجاني 8350، والتي تتلقى شكايات النساء طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار الأربع وعشرين ساعة وتنقلها فوراً إلى النيابات العامة ومصالح الشرطة القضائية المختصة، بالإضافة إلى التبليغ بالوسائل الكتابية التقليدية.

⁴⁷ - دورية السيد رئيس النيابة العامة حول قضايا العنف ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي بتاريخ 30 أبريل 2020.

آخر"، وأضافت: "سوف نقدر التعاون المتوقع منكم فيما يتعلق بالامتناع عن ارتكاب الجرائم"⁴⁸، ما يدل على دور جائحة كورونا في زيادة الضغط وعبء العمل على أجهزة الشرطة القضائية في مواجهة الجريمة، ففي المملكة المتحدة، جاءت تحقيقات الجرائم التقليدية وجرائم العنف محدودة بسبب عبء العمل الإضافي الذي خلقتة الحرب على فيروس كورونا⁴⁹.

وعلى الصعيد الوطني تعد المديرية العامة للأمن الوطني جهازاً أمنياً تابعاً لوزارة الداخلية⁵⁰، وقد كان لها دور محوري في مواجهة العنف والجريمة منذ بداية انشراح فيروس كورونا وطول فترة الحجر الصحي، انسجاماً مع مهمتها الأساسية في الحفاظ على النظام العام وحماية الأشخاص والممتلكات، ومهمتها هاته تأتي من خلال سياسة المديرية في الوقاية من الجريمة قبل وقوعها من جهة والتدخل لحفظ النظام عند حدوثها من جهة ثانية، وهي سياسة قائمة على مرتكزات الديمقراطية والحكمة الأمنية الجيدة التي اعتمدها المديرية العامة للأمن الوطني كمنهج لها تماشياً مع الخطاب الملكي السامي لجلالة الملك محمد السادس أعزه الله بتاريخ 12 أكتوبر 1999⁵¹ ومع المقتضيات الدستورية المتضمنة في الوثيقة الدستورية لسنة 2011، حيث عملت على العصرية والتحديث وتشديد بنايات جديدة للأمن الوطني.

وهكذا تأتي سياسة المديرية العامة للأمن الوطني في الوقاية من الجريمة زمن كورونا من خلال مساعدة المواطنين والتواجد والحضور لجهاز الأمن بمختلف أطيافه في الأماكن العامة والمشبوحة فضلاً عن القيام بدوريات ممنهجة على سائر المناطق والأحياء السكنية، الشيء الذي يبعث الطمأنينة في نفوس المواطنين، فضلاً عن دورها في نشر الرعب والخوف في نفس كل مجرم يرغب في استغلال فترة جائحة كورونا لخرق القانون والإضرار بممتلكات وسلامة الأشخاص.

وحقاً تكون المديرية العامة للأمن الوطني قريبة من المواطن، قامت بإطلاق رقم "النجدة" وتعميم فرق الدراجات النارية في ربوع المملكة من أجل الحفاظ على النظام العام، وقد أعطت هذه المبادرة أكلها وثمارها، بحيث يلاحظ التدخل بكيفية سريعة بعد الاتصال بخط النجدة، فضلاً عن توعية المواطنين باتخاذ اليقظة والحذر إذا تبين خطر ما يحذر بهم، حيث قامت المديرية العام للأمن الوطني بعد انتشار ظاهرة المتسللين الإلكترونيين الذين يستخدمون خرائط فيروس كورونا لسرقة معلومات المستخدمين وأسمائهم وأرقام بطاقاتهم الائتمانية، حذرت المديرية العامة للأمن الوطني على نطاق واسع مستخدمي الهاتف من عدم استعمال تطبيقات تتبع انتشار فيروس كورونا إلا بعد التأكد من أنها تطبيقات موثوقة المصدر، وأن المعلومات المستخدمة صادرة

⁴⁸ -Euronews, Please stop all crime': Polish police plea amid COVID-19 workload".
<https://www.euronews.com/2020/03/20/please-stop-all-crime-polish-police-plea-amid-covid-19-workload>, Retrieved: 20/06/2020, 15:45.

⁴⁹ - Ditcham Keith , How Covid-19 is Changing the Organised Crime Threat, <https://rusi.org/commentary/how-covid-19-changing-organised-crime-threat>, Retrieved 20/06/2020, 15:50

⁵⁰ - تم تأسيسها بموجب الظهير الشريف 1.56.115 بتاريخ 16 ماي 1956.

⁵¹ - الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواطنين، الدار البيضاء 12 أكتوبر 1999.

عن مؤسسات صحية حكومية أو وسائل إعلام رسمية⁵²، كما قامت المديرية أيضا من أجل تعميم الإدارة الإلكترونية في الخدمة الأمنية، بإطلاق تطبيق معلوماتي خاص بتحديد نقاط المراقبة خلال فترة الطوارئ الصحية، هدفه ضبط التنقلات الاستثنائية للمواطنين والمواطنات وتفادي التنقلات العشوائية التي قد تسبب انتشار فيروس كورونا⁵³.

أما سياسة التدخل التي تنتهجها المديرية فتقتضي الحزم والصرامة في التعامل مع المجرمين عبر قيام أفراد الشرطة القضائية ضبط أماكن ارتكاب الجرائم للحفاظ على النظام العام ومتابعة المجرمين وملاحقتهم لأجل تقديمهم للعدالة، وذلك في إطار الالتزام بالقانون، واحترام الحقوق والحريات، تحت مراقبة القضاء.

خاتمة:

في ثنايا هذا البحث تعرضنا لأهم الانعكاسات التي خلفتها جائحة فيروس كورونا على الظاهرة الإجرامية في المجتمع، حيث تسبب COVID-19 في إحداث تحولات خطيرة على مستوى نطاق الجريمة وازدياد معدلات انتشارها، فقام عدد من المجرمين باستغلال حالة الفوضى والاضطراب لتجديد وتطوير أساليبهم الإجرامية، خاصة على مستوى الأنشطة المرتبطة بالجريمة المنظمة والإلكترونية والجرائم المتعلقة بخرق حالة الطوارئ الصحية، ومن جهة أخرى عرفت الظاهرة الإجرامية تراجعا ملحوظا في بعض مظاهره خاصة الجرائم التقليدية والحق العام كالضرب والجرح والجريمة الإرهابية والسرققة التي كانت تؤرق أمن وسكينة المواطنين، وأمام تخوف من استفحال الظاهرة الإجرامية في زمن جائحة، تدخلت الدول بالأدلة القانونية والتشريعية للحد من خطورة هذه الظاهرة زمن جائحة كورونا لاسيما بعد صدور مرسوم بقانون رقم 2.20.293 الخاص بتنظيم حالة الطوارئ بسائر التراب الوطني و المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها⁵⁴، لمواجهة الإشكاليات القانونية والقضائية المثارة من الجانب الجزري للتجريم والعقاب، مع اتخاذ عدد من التدابير القضائية والأمنية على مستوى كل من السلطة القضائية والمديرية العامة للأمن الوطني كأهم السبل لمحاصرة الظاهرة الإجرامية زمن جائحة كورونا وطمأنة الشعور العام وحماية حياة الأشخاص وسلامتهم.

⁵² - البشير الحداد الكبير، المديرية العامة للأمن الوطني وتديبر أزمة كورونا:مقاربة مبنية على الحكامة الأمنية، منشور بموقع <https://www.droitentreprise.com/?p=19615>، اطلع عليه بتاريخ: 2020/06/25، على الساعة: 14:40.

⁵³ - وهذا التطبيق المعلوماتي يتم استخدامه عبر رقم البطاقة الوطنية ولا يمكن لرجال الشرطة الولوج للمعطيات الشخصية للمواطن، فهو يخضع لمعايير الأمان العالية التي تعتمدها المديرية العامة للأمن الوطني، هدفه يقتصر فقط على تأطير وتقنين الخروج الاستثنائي وضبط وتبعية حركة تنقلات المواطنين والمواطنات. - البشير الحداد الكبير، المرجع نفسه.

⁵⁴ - الجريدة الرسمية في عددها 6867 مكرر بتاريخ يوم الثلاثاء 24 مارس 2020، ص 1782.

لائحة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

✓ المراجع الورقية:

- أحمد السكسيوي، القاضي الجنائي وتشكلات السلطوية في النسق القانوني التقليدي: أسئلة حارقة حول مستقبل العدالة الجنائية، سلسلة أحياء علوم القانون، الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، عدد ماي، 2020.
- إدريس لكربي، كورونا والتعليم عن بعد، جريدة الخليج، العدد 15027، 10 يوليوز 2020.
- بشرى مزور، العنف الأسري في ظل فترة الحجر الصحي، سلسلة أحياء علوم القانون، الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، عدد ماي، 2020.
- زينب محمد القدو، أثر الخطورة الإجرامية في السلطة التقديرية للقاضي في الجزاء الجنائي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 3، 2012.
- عبد الغني عماري، جائحة كورونا وهيمنة القضاء الافتراضي، الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، سلسلة إحياء علوم القانون، عدد ماي 2020.
- يوسف سلموني الزهروني، السياسة التجريم والعقاب في ظل حالة الطوارئ الصحية، الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، سلسلة إحياء علوم القانون، عدد ماي 2020.

✓ المراجع الإلكترونية:

- بديع الحمداني، هذه قضايا وظواهر اختفت في المغرب مع ظهور فيروس كورونا، بمجلة الصحيفة، منشور على موقع <https://www.assahifa.com>
- البشير الحداد الكبير، المديرية العامة للأمن الوطني وتديير أزمة كورونا: مقارنة مبنية على الحكامة الأمنية، منشور على موقع <https://www.droitentreprise.com/?p=19615>
- رجاء لطفي، كورونا يغير وجه الجريمة بالمغرب، منشور على موقع <https://www.marocdroit.com>
- عبد الله العلوي، فيروس كورونا يفاقم من حدة الجريمة الالكترونية عبر العالم، منشور على موقع <http://mapanticorona.map.ma/ar/node/3704>
- يونس قاجو، تديير الزمن القضائي بالمغرب ما بعد كورونا، منشور على موقع <https://aljarida24.ma> [/p/opinion/77987/](https://p/opinion/77987/)

المراجع باللغة الأجنبية:

✓ المراجع الورقية:

- Lucia Bird, Alexandre Bish , Crime and Contagion: The impact of a pandemic on organized crime, Global Initiative Against Transnational Organized Crime , Mars 2020.

✓ المراجع الإلكترونية:

- Alexander Martin, Coronavirus face masks: Dark web drug dealers rush to meet demand, Sky News, 15 March 2020, <https://news.sky.com/story/coronavirus-face-masks-dark-web-drugdealers-rush-to-meet-demand-11957636>
- Amanda Taub, A New Covid-19 Crisis: Domestic Abuse Rises Worldwide, <https://www.nytimes.com/2020/04/06/world/coronavirus-domestic-violence.html>
- Anastasia Austin, 4 Ways Microtraffickers are Getting Around Coronavirus Restrictions, <https://www.insightcrime.org/news/analysis/microtrafficking-coronavirus-restrictions>
- *Ditcham Keith*, How Covid-19 is Changing the Organised Crime Threat ,<https://rusi.org/commentary/how-covid-19-changing-organised-crime-threat>
- Kapilkov, Michael, Criminals Are Selling COVID-19 Infected Blood on the Darknet, <https://cointelegraph.com/news/criminals-are-selling-covid-19-infected-blood-on-the-darknet>
- Kiro 7 News, FBI warns parents, teachers about increased risks of online child exploitation, <https://www.kiro7.com/news/local/fbi-warns-parents-teachers-about-increased-risks-online-child-exploitation/UFIRZBBOF5ACRNJ4XOUFTSDRHU>
- M Sridhar Acharyulu Is negligent spreading of COVID-19 a crime? *The Times of India*, <https://timesofindia.indiatimes.com/home/education/news/is-negligent-spreading-of-covid-19-a-crime/articleshow/74977396.cms>
- Margolin, Josh FBI warns of potential surge in hate crimes against Asian Americans amid coronavirus, ABC News, <https://abcnews.go.com/US/fbi-warns-potential-surge-hate-crimes-asian-americans/story?id=69831920>
- Nicole Belloubet, Coronavirus. Les tribunaux fermés en France sauf pour les « contentieux essentiels », <https://www.ouestfrance.fr/sante/virus/coronavirus/coronavirus-les-tribunaux-fermes-en-france-sauf-pour-les-contentieux-essentiels-6780939>
- Parker Asmann , Six Ways Coronavirus is Impacting Organized Crime in the Americas, <https://www.insightcrime.org/news/analysis/coronavirus-organized-crime-latin-america/>
- Richard Behar, Organized Crime In The Time Of Corona, <https://www.forbes.com/sites/richardbehar/2020/03/27/organized-crime-in-the-time-of-corona/#52a7eb39150d>